

رسالتان في اوراى النفود

بالقول المنقح المضبوط في حوار التعامل ووجوب الركاة
فما يتعلق بورق النوط للشيخ خاتمة المحققين

اليد ابى بكر بن محمد سطا
رحمه الله آمين
٥٥٥

امتاع الاعداء والنفوس

للمعلمه الشيخ الفاضله الفوتى المدنى

صعت عل نفقة النكبة لعلمية بسمية سور. صاحب

محمد النمسطى

رسالتان

في اوراوى المصنوع

بالقول المنقح المصنوع في حوار سعاد
فيما يتعلق بوزن المصنوع للشيوخ

السيد أبي بكر

رحمه الله آمين

=====

امتناع الاعمى من ذلته

لا يهزم الشيخ انما سائر

طبع على نفقة مكتبة عربية - مدينة سيورده - حها

محمد - سار

(تنبيه واعلام يؤيد ما كتبه شيخنا الامام في رسالته المسطورة)

قد ألف بعض علماء السادة الاحناف رسالة عظيمة الشأن وهو للعلامة الشيخ احمد رضا خان البريلوي وذكر فيها نقولات معتبرة ونصوصات في مذمبهم محررة منها : قال المحقق على الاطلاق الكيال ابن الهمام في فتح القدير لو باع كاعدة بألف يحوز ولا يكره اه وهذه ان حققت جزئية النوط اتى بها هذا الامام قبل حدوثه بخمسةائة سنة فانه الكاعد الذي يباع بألف ولا غرو فكم مثل هذه الكرامات لعلماؤنا الكرام نفمنا الله ببركاتهم في الدنيا والاخرة فلا ريب ان النوط بنفسه مال متقوم يباع ويشترى ويوهب ويورث وتجب فيه الزكاة ويحري فيه ما يحري في الاموال فقد صرح بذلك وبغيره في الرسالة المذكورة وهي نحو انكرامين ونصف فاطلبوها ان شئت وبالله التوفيق .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي وفق من شاء الى طرق الهدى ووضح المسالك لمن استهدى بانواره فاهتدى والصلاة والسلام على النبي المصطفى افضل من ترينت بكتابة احواله الاوراق وعلى آله واصحابه اولي الصدق والوفاء الذين طاب ذكركم في الكون وراق صلاة وسلاما نأمن بها من الرقع في الخطأ هم يكشف عنا بها الخطا ما صحت العقود وراجت النقود مين (وبعد) فيقول خادم طلاب العلم بالسجد الحوام كثير الذنوب والاثام الراجي من ربه الفتوح والفقران وكشف الخطا ابو بكر بن المرحوم محمد شطا انه كثيرا ما يقع السؤال من سائر الجهات عن الاوراق المنقوشة بصورة مخصوصة وبخواتم معلومة الجارية بين بعض اهل البلدان في المعاملات كالنقود الثمينة وتسمى عندهم بالنوط ما حكم التعامل بها وما حكم الزكاة فيها بينوا لنا ذلك بيانا شافيا فانه قد امتدت فيها الاختلافات وكثرت التقريرات واهل الزمان صاروا يتخذونها ذريعة لرفع الزكاة عنهم فكثرت ضررها وطار شررها ونسأل الله ان يرينا الحق حقا ويرزقنا اتباعه والباطل باطلا ويرزقنا اجتنابه بحجاء النبي عليه وعلى آله واصحابه افضل الصلاة وازكى السلام فاحببت ان اقتص في هذه الورقات ما يتضمن الجواب عن هذه الكلمات

فأقول متبراً من الخور اعلم رحمك الله انه قد اطلعت على
 كدبة بديعة في الاوراق المذكورة وحقيقتها وأصل وضعها
 ووضعها بعلم العلامة لشيخ ساء بن عبد الله بن سمير وها
 نقلها لئلا ليتصح الحق ويرتفع الشك والوهم قال رحمه
 الله تعالى في كدبه تسمى بالفوائد الجلية في الزجر على من يعاضى
 حين التزويج ما ملخصه وها اد تكلم اولاً على صورة
 نوراق المتعامل به الآن وهيئة وثانياً على كيفية وضعه
 ومصطنع وضعه كما حصل لي ذلك بالاستقراء التام مع ان
 هذا غير مجهول عند الخاص والعامة اما صورته فهي قطع
 من لياض يكتب فيها عدد من التريبات من الواحدة الى
 لالف من اقل قد تبلغ مائة العشرة آلاف ويكتب فيها مع
 العدد المذكور تاريخ وضعها وتسمى في لغتهم النوط وتطبع
 بصابع فيحصل المتعامل به يكتب فيها من قليل او كثير واما
 ما صنعون بذلك نوراق فهم حكاهم الاقرنج وضعود لحفظ
 من يرضى وضبط وخفة حمياً عند الانتقال من محل الى
 محل ومن مصطلحاتهم اشيرة فيها عندهم انه لو
 حاكم ظل لاورق المذكورة يدفع لهم ما هو
 رقيب من مائة وكذا واختلت خلا يطل
 من باب مع بقا معتد به وردت الى الحاكم المتولي
 من جهة ساء بعينه ومن مصطلحات ايضاً ان الحكام
 لا يعينون في قرطيس في محن ولايتهم من
 يوسعي عليهم فرعان بن يصرحون بذلك لهم فصار

التجار مطمئنين بذلك غاية الاطمئنان ويؤثرون المعاملة
على غيرها لسهولة نقلها الى البلدان لحقتها وكونها عند
ابطالها وارجاعها اليهم يسامون ما فيها لهم وقد تتكرر
ذلك مراراً منهم لما تحققت هذه علت ان المتعامل به
ليس نفس لقرطاس بل مدخل عليه من العدد ألا ترى ان
تكون قطعاً متساوية فيكون في احدها خمس وعشرون
روبية وفي الاخرى مائة وفي الاخرى الف فالتفاوت يذهب
بما دلت عليه لا بدلتها فالتقوى انفس فيها اربع دنانير عند
واضعها وتنقلب من يد الى يد كبيع الدين بغير او نقد
حالي او بدين لازم وهو صحيح على ما في بعض ذلك من
الخلاف واما ما عمل به بعض هل هذه الجهة الآن في بيعها
بمثليها او بغيرها مؤجلاً الى ستة اشهر مثلاً مع سبق التواصي
منها على ريدة اربع على كسور العشرة اثني عشر مثلاً
ذلك ان يقول عند هذه لاف روبية من لقرطاس
اثني عشر مائة او لاف روبية قصه مثلاً او بغير ذلك
مؤجلاً الى ستة اشهر فهذا بيع دحل صادر وصادره
من بيع الدين بدين مسمى عنه في حديث ورد عنه
صلى الله عليه وسلم فيجب احتداه ولا تتعثر به مصيبة
ظاهراً ووسطاً لفساده هذا وانه سبحانه وتعالى اعلم به
كلامه رحمه الله يتصرف وم يتعرض وجوب بركة فيه
لكن يعم من كلامه حيث حرم ان ما في لاورق المذكورة
دير ان البركة وحة فيه ان يربح بركة فيه

وليس المقصود نفس القرطاس انما المقصود ما فيه واذا بوى
القنية به لم تسقط عنه الزكاة الا ان يبرأ المدين عما في
القرطاس من الدين وشاع ايضاً ان الذي أخذ المال لو أراد
ابطال هذا القرطاس مادي في املاكه برده اليه وان يسلم
ما فيه وجعل له في كل دله وكيلا لتسليم الدراهم وتسلم
القرطاس فاذا كان الامر كما ذكر فلا شك ان القرطاس
هذا صورة وانما الاصل ما فيه من الدين ولا يحصى
هذه الفتوة ولا يحتاج الى مراجعة ولا دليل وتعليل من
يعرف ذلك من له ادنى معرفة بالفقه وان الدين تجب فيه
الزكاة وان طال الزمن فان كان عند غني وجب في الحال
وان كان عند معسر وجب عند تسليمه واما ما ذكره
السائل في المعاملة به وجعله كالنقود فحكمه حكم الحوالة
وهي بيع دين بدين بشروطها في ذهابها والله اعلم اهـ
ملخصاً : وقد اطلعت ايضاً على صورة سؤال في الاوراق
المذكورة رفعه بعض الاخوان من أهالي سكة الشريعة
لعامة زمانه فريده عصره واوانه الشيخ محمد التتائي
الشافعي الارهمري المصري ونصه ما قولكم داه فضلكم فبما
أحدثه حلاطين هذا الزمان من الورقة المتعشبة بصورة
مخصوصة الجارية في المعاملات كالنقود ثمينة معروفة انما
الرائجة رواجاً أعظم من رواج النقود في بعض الزمان
يصح البيع والشراء بها ويصير المملوك منها ثوب عرس
تجار تجب ركبته عند تقدم عسول وتنتصب له لا فتوة

يُجَاب شَاف فَاِجَاب الْحَدَّثُ وَحَدَّثَهُ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدَتِهِ
 مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ الْوَرَقَةَ الْمَذْكُورَةَ بِصَحِّ الْبَيْعِ
 وَالشِّرَاءِ بِهَا لِأَنَّهَا ذَاتُ قِيَمَةٍ وَمَا مَلَكَ مِنْهَا بَنِيهِ التَّجَارَةَ
 عَرَضَ تِجَارَةً تَجِبُ زَكَاتُهَا فِي قِيَمَتِهِ بِشُرُوطِهَا الْمَعْلُومَةِ وَلَا
 زَكَاةٌ فِي عَيْنِهَا لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الْأَعْيَانِ الزَّكَاوِيَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَه
 وَنَظِيرُ السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ الْمَذْكُورَيْنِ سُّؤَالُ رَفْعِ الْحَبِيبِ
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْمَشْهُورِ بِصَاحِبِ الْبَقْرَةِ وَأُجَابُ بِنَظِيرِ
 هَذَا الْجَوَابِ وَنَصُّ السُّؤَالِ مَا قَوْلُكُمْ فِي نَحَاسٍ وَقِرْطَاسٍ
 فِيهِمَا طَبْعٌ مِنَ السُّلْطَانِ وَيَتَصَرَّفُ فِيهِمَا تَصَرُّفُ النُّقُودِ هَلْ
 تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهِمَا وَإِنْ لَمْ يَقْصَدْ بِهَا التَّجَارَةُ أَمْ لَا أَقْتَنُوا .
 وَنَصُّ الْجَوَابِ الْمَضْرُوبِ مِنَ النَّحَاسِ وَالْقِرْطَاسِ وَنَحْوِهَا لَا
 تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي عَيْنِهِ بَلْ تَجِبُ فِيهِ لِلتَّجَارَةِ إِذَا وَجَدْتَ
 شُرُوطَهَا وَهَذِهِ الْمَسْئَلَةُ وَاضِحَةٌ لَا تَحْتَاجُ إِلَى تَقْلٍ وَاسْتِدْلَالٍ
 لَكِنْ إِذَا صَارَتْ فِيهِ الْوَاضِحَاتُ مَشْكَلاتٌ هَذَا وَاللَّهُ
 أَعْلَمُ وَارْتَضَاهُ الْفَقِيرُ إِلَى اللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو
 بْنِ أَبِي بَكْرٍ يَتَّبِعِي بِعَلَوِي عَفَى اللَّهُ عَنْهُ أَهْ وَأَقُولُ
 قَدْ عَرَفْتُ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءُ الْأَعْلَامُ اخْتِلَافَ تَقَارُفِهِمْ فِي
 الْأَوْرَاقِ الْمَذْكُورَةِ مُرْتَبِ عَلَيْهِ اخْتِلَافُهُمْ فِي الْفَتَوَى فَالْأَوَّلَانِ
 عَفَى عَنْ سَمِيرٍ وَابْنِ سَمِيْطٍ نَظَرًا إِلَى مَا تَضَمَّنَتْهُ الْأَوْرَاقُ
 مِنْ مُتَعَرِّفَاتٍ مُتَعَدِّسَةٍ وَجَعَلَهَا مِنْ قَبِيلِ السَّيْرِ وَالْآخِرَانِ
 عَفَى عَنْ شَيْخِ الْأَبْنَاءِ وَالْحَبِيبِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ نَظَرًا
 وَجَعَلَهَا كَالْفُلُوسِ الْمَضْرُوبَةِ وَالتَّعَامُلِ

بها عند الكل صحيح وتجب زكاة ما تضمنته الاوراق من النقود عند الاولين زكاة عين وزكاة التجارة عند الآخرين اذا قصد بها التجارة وأما اعيان الاوراق التي لم يقصد بها التجارة فلا زكاة باتفاق الكل واذا علمت ذلك فالجمع بين كلامهم اولى وسلوك طريق الاحتياط احرى وهو أن الاوراق المذكورة لها جهتان الاولى جهة ما تضمنته من التقدين ، الثانية جهة اعيانها فاذا قصدت المعاملة بما تضمنته ففيها تفصيل يؤخذ من كلامهم وحاصله انه ان اشترى بضمته الاوراق كان من قبيل عرض ينقد في الذمة وهو جائز ان اعطى ورقة النوط للبائع لتسلم ما تضمنته من الحاكم الواضح لذلك النوط او نوابه واذا قصد بذلك الشراء التجارة صح وصارت تلك العين عرض تجارة وعبرة فتح الجواد ويشترط فيما ملك بمعاوضة ان يكون ملك بها لتجارة اي لاجلها وهي تقلب المال بالمعاوضة لغرض الربح سواء اشتراه بنقد ام عرض قنية ام دين حال ام مؤجل الخ اه وعبرة التحفة بعد قول المنهاج واذا ملكه بنقد فحوله من حين ملك ذلك النقد فيبتنى حول التجارة على حوله اي النقد بخلاف ما لو اشتراه بنقد في الذمة ثم نقد ما عنده فانه لا يبنى عليه اه وكتب سم قوله ثم نقده اي بعد مفارقة المجلس اه ومثله في النهاية وان يبع ما تضمنته الاوراق بعرض ككتاب كان من قبيل بيع الدين بعين وفيه خلاف والاصح الصحة وعبرة شيخ الاسلام بعد

الاستبدال كبيعته اي الدين غير الثمن لغير من هو عليه
 بغير دين كان باع لعمره مائة له على زيد بمائة فانه صحيح
 كما رجحه في الروض اه ثم قال وشرط لكل من
 الاستبدال وبيع الدين لغير من هو عليه في متفقي علة الربا
 قبض في المجلس اي للبدل والعوض حذرا من الربا ويشترط
 في غيرهما اي متفقي علة الربا تعيين لذلك في المجلس
 لا قبضه اه ومثله في التحفة بعد قول المصنف وبيع الدين
 لغير من هو عليه باطل اه والمعتمد ما في الروضة من
 جوازه بعين او دين بشرطه السابق اه وقوله بشرطه
 السابق راجع لقوله او دين ويعني بشرطه السابق ما ذكره
 في قوله نعم جوار الاستبدال بدين حال ملتزم الان لا بدين
 ثابت له قبله والا كان بيع دين بدين اه فان بيعت
 الاوراق بمثلها متماثلا او متفاوتا كان من قبيل بيع نقد
 ينقد في الزمة فتحري فيه شروط الربوى فان اتفقا في
 الجنس كفضه دسه اشترط في صحة العقود الحلول
 والتقابر اه وان اختلفا في الجنس واتحدا في ملة
 الربا كانه ملة اشترط الاولان وان فقد شرط من
 هذه شروطه يفسخ العقد هذا كله اه ما تصدت
 المعاملة ما تضمنته فان قصدت المعاملة باعياها كاب كالفلوس
 المضروبة فيبيع بها والشراء بها وبيع بغيره ببعض
 لانها متعينة بوزن قيمة كالنحاس المضروب وتصير عروس
 تجارة بيتية وتجب ركاة التجارة فيها وحاصل هذا الجمع

انا نعتبر قصد المتعاملين فأما ان يقصدا ما تضمنته
الاوراق واما ان يقصد اعيانها ويترتب على كل احكام غير
احكام الآخر وبقي في نفسي شيء من الجمع المذكور وهو
انه يلزم عليه وجوب زكاة التجارة في النقدين اذا قصد
منهما التجارة مع انهم صرحوا انه لا زكاة على صبي في
بادل ولو للتجارة قال في التحفة لان التجارة في النقدين
نادرة ضعيفة بالنسبة لغيرهما والزكاة الواجبة زكاة عين
تغلب واثري فيها انقطاع الحول اهـ وحينئذ فاما ان يرجح
جهة ما تضمنته ويقطع النظر عن اعيانها بالكلية او تلاحظ
اعيانها ويقطع النظر عما تضمنته فالجمع متعذر واقول
ترجح الجهة الاولى هو الاولى بل المتعين لانه يعلم بالضرورة
ان المقصود عند المتعاقدين اما هو القدر المعلوم مما تضمنته
الاوراق لا ذاتها لا يقال ان المتعاقدين لا يصرحون بالنقدية
مع ان المقصود من الاوراق هو النقد المقدر لانا نقول لما
شاع اصطلاح على ذلك وكثر التعامل بها على الوجه
المصطلح عليه نزل ذلك منزلة التصريح ويترتب على ذلك
انه اذا اشترى الاوراق المذكورة وبقيت عنده حولا كاملا
وكانت نصابا وجبت عليه زكاتها لانها من قبيل الدين وهو
تجب فيه الزكاة هذا واذا علمت ذلك تعلم ما كتبه العلامة
عند الحميد بحسب التحفة من جزئه بعدم صحة التعامل بها
وجزئه بعدم وجوب الزكاة فيها معللا بعدم الصحة فبان
الاوراق المذكورة لا منفعة فيها وانما كحبي حنطه وم

إله غير صحيح لأن الأوراق المذكورة ذات قيمة ومنتفع بها غاية الانتفاع فيكتب فيها العلم ويقيد فيها الحساب وأي تقع اعظم من تقع كتابة العلم وتقيد الحساب ويوضع فيها شيء لحفظه وغير ذلك من الإيقادها على أنك قد علمت أن المقصود ما دلت عليه من التقود المقدرة فلا يتم تعليقه فتنبه لهذه المسئلة فإن التجار وذوي الأموال يتشبهون بما صدر من المحشى المذكور رحمه الله تعالى ويمتنعون من اخراج الزكاة وهذا جهل منهم وغرور والمحشى قال فيها بحسب ما بدا له من غير نص فلا يؤخذ بقوله والاحتياط في امثال هذه المسئلة بما هو متعين لانه ينشأ منه فساد كبير وغرور عظيم للجهال ومن تمكن حب الدنيا في قلبه و. أبت في شرح مسم في باب البيع ما يستأنس به لما قررناه ونصه قوله قال ابو هريرة رضي الله عنه مروان احللت بيع الصكك وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الصك حتى يستوفى فخطب مروان الناس فنهى عن بيعهم م صد - جمع صك وهو الورقة المكتوبة بدين ويجمع أيضاً عن م كك وورد هنا التي تخرج من ولي الامر بمرق مستحقة . يكتب فيها للانسان كذا وكذا من طعم وغيره . يبيع صاحبها ذلك لانسان قرر ان قبضه وقد اختلف العلماء في ذلك والاصح عند صاحب وغيرهم جور بيعه راني منع فمن منع أخذ بظاهر قول أبي هريرة رضي الله عنه ومن أجزها تداول قضية أبي هريرة على انه لا يبيعه حرج له الصك بعه لثالث قبل ان

يقبضه المشتري فكان النهي عن البيع الثاني لا الاول لان
الذي خرجت له مالك له ملكا مستقرا و ليس هو يشتري
فلا يمتنع بيعه قبل القبض قال القاضي حياض وكانوا
يتبايعونها ثم يبيعها المشترون قبل قبضها فنها عن ذلك اه
هذا و سأل انه ان يلهمنا رشدنا وينور بصائرنا ان يرينا
الحق حقا ويرزقنا اتباعه والباطل باطلا ويرزقنا اجتنابه
وان يجعلنا من الحافظين لشرعة سيد الاولين و الآخرين المتمسكين
بها الناشئين لها صلى الله عليه وسلم و آله وصحبه
أجمعين .

تقاريط السادة العلماء

قد قرأ هذه الرسالة جملة من علماء السادة الشافعية
بمكة المشرفة المحمية

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على
رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اتبعه ووالاه وبعد فقد
وقفت على هذه الرسالة وما فيها من انقول من العلماء
الفحول فوجدتها مفيدة في مادتها مبينة أدلتها قابلهما المولى
بالقبول ونفع بها آمين .

كتبه وقاله

حسين بن محمد الحاشي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي فقه العقول بانوار هديه ويسر الوصول
بمرضاته بتيبين أمره ونهيه نحمده أن وفق من اختصه
بمحبه من خليقته * فانتصب لخدمته بنظم جواهر
أحكام شريعته * والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم
النبيين وعلى آله وصحبه هداة الدين

اما بعد فان الاوراق المنقوشة المسماة بالنوط لم يتعرض
لذكرها احد من علمائنا المتقدمين ولا وجد لها أثر في كتب
المتأخرين ولكن الاثمة شكر الله مساعيمهم الجميلة وافاض
علينا من بركاتهم الجليلة قد بينوا الملة الحنيفية بيانا شافيا
ليس دونه خفاء حتى أضحت بحمد الله تعالى غراء بيضاء
فأصلوا أصولا وفصلوا تفصيلا وذكروا كليات تنطبق على ما
يخص من جزئيات فالحوادث وان أبت النهاية * لا تكاد
تخرج عما أقادونا من السراية ولن يخنوا الوجود ان شاء الله
عز وجل عن يقدره سبحانه على استخراج تلك الحبايا *
وإستدراج من تلك المزايا نعم من الافهام بعيد وقريب *
وإنسان يخطيء ويصيب * وما أعلم الا نور يقذفه الله
تعالى في قلب من يشاء من عباده فإحياة الى الالتجاء الى
توفيق سبحانه وإرشاده * ومن تذف نور العلم في قلبه *
ونسرى على ضاهره ولبه * شيخنا رحمه الله وبوأ في الجنان
مشوه * وقد اضلعت له على رسالة عظمة الشأن ظاهرة

البرهان سماها في الطرہ القول المنقح المضبوط في جواز
التعامل ووجوب الزكاة فيما يتعلق بورق النوط سلك فيها
مسلك اولي الصواب وتنكب عن التطويل والاسباب
واعتمد على نصوص علماء مذهبنا الصحيحة * ومنقولاتهم
المعتمدة الرجيحة * ولم يعتمد على قياسات وهمية * ولا
تموهات شعرية بل اودع في خبايا كنوزها نفيس الجواهر
وكشف النقاب عن وجوه خفايا صارت بتبيناته النجوم
الزواهر وكيف لا وهي نتيجة فكر شيخنا امام الذي
سطعت في آفاق التحقيق آياته * وبرزت في سماء الفضل
شمس عرفاته فوضعت براينه وعظمت بيناته العلامة
الشهير وكعبة التحقيق والتحرير * المرحوم بكرمغدق
العطاء سيدنا ومولانا العلامة السيد بكرى بن محمد شطا
اغدق الله عليه سحائب رحمته * واسكنه الفردوس الاعلى
في فسيح جنته * ورضي عنه وارضاه * ورزقنا في
الدارين رضاه فهذه الرسالة هي التي ينبغي الاعتماد في
هذه المسئلة عليها ويحب الاستناد والمرجع اليها وأما ما
يخالفها فلا يعول اليه * بل ولا يلتفت اليه والله ولي التوفيق
والهداية * وبه الخلاص من التعويق والغواية * وصلى الله
وسلم على سيدنا محمد خاتم المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين .

كتبه عجلا الفقير الى الله تعالى

عبد الحميد قدس الشافعي الاشعري

عقيدة ومشرى خادم العلم الشريف بالحرم المكي
غفر الله له ولوالديه ولمشايقه والمسلمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله
صلى الله عليه وعلى آله وصحبه اجمعين آمين .

اما بعد فهذه رسالة اشرفت شمس تحقيقاتها وأزهرت
في سماء الفهوم نجمود تدقيقاتها قد انفرد شيخنا مؤلفها
بالرتبة التي لا يدعيها زيد ولا عمرو لا يتناول مثلها احد
الا أعجزه الدهر وكيف لا وهو سلاله مجد انتظمت في
عقد فخاره أفاضل العلماء وثمره شجرة طيبة أصلها ثابت
وفرعها في السماء فلقد أحسن كل الاحسان في ابتداء هذا
التصنيف وأجاد في اختراع حسن هذا الترتيب وعلينا
كيف يكون التأليف والانشاء وان الفضل بيد الله يؤتيه
من يشاء ولقد وقفت على هذه الرسالة وقوف من اقحمه
الحصر ورمت التطاول مدحه فلحق باعي القصر واستقدمت
حواء قلبي للبحري في هذا الميدان فاحجم واستنطق
لساني ليعرب عن حسن وصف مؤلفها فاستعجم فلا ريب
- هذه الرسالة لقد اشرفت بها اوار المعاني فكأنها الليلة
حمره واليدان نه تكن الاقلام بها مورقة فهي مشمرة وانها
القول الذي عليه التعويل ومن ذذب الى غيره لم يهتد الى
سو السبيل فجزي الله شيخه مؤلفها خيرا واسبغ على
قرد جريل الرحمة المتواليه التتري ويؤيد هذا يقول من
قل ن لكل علم رجال ولكل ميدان ابطال وليس كل

من صنف أجاد ولا كل من قال وفي المراد :
 ان السلاح جميع الناس تحمله وليس كل ذرات الخلب السبع
 وأصلي وأسلم على رسوله الاعظم وفيه الأكرم الذي
 هو العروة الوثقى فمن اعتم بهديه لا يضل ولا يشقى وعلى
 آله الذين سبقوا بالإيمان وصحبه الذين تبعوا نصرته
 ضاعف الله أجورهم وجعل في قراديس جنات أنسهم
 وسرورهم آمين يا رب العالمين .

قاله بقمه ورقمه بقلمه راجي غفره والفضل
 محمد صالح بن محمد بافضل عفى الله عنه آمين

الحمد لله الذي ارانا الحق حقا ورزقنا اتباعه وإمراة
 الباطل باطلا ورزقنا اجتنابه والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 الذي جاء بالحق المبين وعلى آله وصحبه والتابعين لهم
 بإحسان الى يوم الدين اما بعد فقد اطلعت على رسالة والذي
 المرحوم العلامة ابي بكر شطا في احكام النوط فوجدتها
 عين صواب عند اولى الالباب وما كانت بخلافها فهو
 مكابرة للواقع والمحسوس وصلى الله على سيدنا محمد وهو
 اكبر شاهد صدق واعدل عادل حق

كتبه ابن المؤنف خويدم العلم
 احمد بن ابي بكر شطا

اقول وانا الى الفقير لله تعالى محمد بن يوسف الحياط اني
قد اطلمت على ما نفعه حضرة شيخنا المرحوم سيدي السيد
ابي بكر شطا في هذه الرسالة بما يتضمن اعتماد وجوب
الزكاة فيها وأنها من قبيل ستد الدين فوجدته الحق الذي
لا يحصى عنه ولا دافع له فهو الحري بالاعتماد لقوة ماله
من الاستناد والله أعلم
كتبه الحقيير
محمد يوسف الحياط

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله حق حمده والصلاة
والسلام على اكرم خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وكل
من اتبعهم اليه من بعده .
اما بعد فلما اختلف علماء الزمان في حكم النوط
المعروف الان وكثرت الاسئلة من الاقطار والبلدان الف
شيخنا العلامة وعمدتنا الفهامة المرحوم السيد ابو بكر بن
السيد محمد شطا منحه الله تعالى جزيل المعطا هذه الرسالة
المريزة في خصوص ذلك وحررها غاية التحرير كما لا
يخفى لدى العالم التحرير فينبغي الاعتناء بما فيها والاعراض
عن اقوال تنافيها وكيف لا وقد سلك شيخنا في هذه
الرسالة جادة الطريق في البحث والاستدلال والنقل
والتحقيق فجزاه الله الجزاء الاوفر وجعل الجنة مشواه
الانور آمين .
كتبه احقر الورى واذل من في ام القرى
محمد بن محفوظ عبدا لله الترمسي
عاملهما الله بلطفه الجالي والحقني آمين

امناع
الاحداق والنفوس
« بظامة احكام اوراق الفلوس »

لؤفه
السلامة الشيخ القا هاشم الفوقي المدني

طبعة على نفقة المكتبة العلمية بالمدينة المنورة

لصاحبها

محمد التمشكاني

لاقا ما لاقا في خلالها من المتاعب ولم يشته ذلك عن قصدة
ومن يعرف المقصود يحقر ما يذل وأقام بمكة ستين ثم
قصد المدينة وأقام بها ٢٤ سنة ثم توفي يوم الاثنين ١١
القمعة سنة ١٣٥٠ هـ وعمره ٦٧ سنة وصلى عليه بالمسجد
النبوي في جمع كثير اشتمل على الأمير وغيره من وجهاء
المدينة وشعر الكل بمصابه ودفن بالبقيع رحمه الله رحمة
واسعة وكان اثناء هجرته وبعدة اقامته بالحرمين ملازماً
لدرس والتدريس جد الملازمة فلم يمس له يوم الا بفائدة
و استفاضة وقد رزق السعادة في عمره فكان ملطوفاً به فلم
يشغل بالدنيا وانتفى عمره فيما خلق لاجله دالا الى الله بحاله
كما يعرف ذلك من رآه وفيه دره حيث يقول في تصديره
للأمية امراء القيس الشهيرة :

ظواهر هذا الكون تقطع من ونا اذا التفتت سر تجفة غير متقال
صرفت الحوى عنها خوفاً في حجابها ولست بتقلى الخلال ولا القالي
فما رست تبدي لي منصبا وجيد كجيدا الريم ليس بمعطال
فانه يستر عن حاله من الاعراض عن الدنيا جد
الانصبات قد اخذ عن مشاهير علماء الحجاز والوافدين اليه
وقت اقامته بالخراسان وله ثبت يجمع ذلك منهم الشيخ فالح
الضاهري والشيخ الكتاني وغيرهم من الافاضل وكان يفتي في
المذهب الا بعة ومزية ظاهرة في علم الحديث واللغة
والتصوف وهذا المؤلف المشهور يرمز الى بارقة من ذلك
وله من مؤلفات كثيرة وقد كتبت منه جريدة ببعضها

فبلغ ذلك نحو السبعين مؤلفاً ما بين مطول ومختصر وكلها
عزيزة ولكنها لم تطبع لعدم المادة وكان موقراً عند ملوك
الحرمين مرموقاً بالاجلال معروفاً بحسن الخلال متواضعاً
يخدم نفسه ويقدم لعل من يزوره حامداً شاكراً لله على
نعمه خصوصاً نعمة الجوار الحبيبة صلى الله عليه وسلم فقد
لزم بابه واعتابه على حسن الاداب وفاز بسعادة الدنيا والآب
وليس ذلك ببدع على من جاوره صلى الله عليه وسلم
ونصر سنته وجد في تحصيلها والتخلق بها وتعليمها لان من
لازمه غم سعادة الحياتين .

جعلنا الله لهديه صلى الله عليه وسلم متبعين ويحواه في
الدنيا والآخرة من الفائزين آمين والسلام .

يوم ١٦ رمضان ١٣٥١ هـ بأم درمان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للفتاح العلم أتم الصلاة واعم التسليم على الهادي
 الخليم وآله وصحبه وتابع ما وصى به :
 وبعد فهذا امتاع الاحداق والنفوس بطلالة أحكام
 أوراق الفلوس للعبد الفقير محمد بن احمد بن سعيد الفوتي
 المهاجر لله الى الحرم الالهي النبوي المديني .
 أعلم أن هذا التوط اي كاغد الفلوس اما أن يقصد
 الانتفاع بعينه أو بضمنه أو يقصد مضمونه المكتوب فيه
 وهو كسند دين ووثيقة حق يؤخذ من كاتبه أو من معين
 على وجه القرض أو الحوالة أو الحالة أو المفتحة فان كان
 عرض مشتركه في عينه أو ثمنه بان يلقه على حوائجه أو
 يسح به ان لم يخط فيه شيء محترم أو يوقد به نارا أو
 يكتب فيه مداد يتميز أو يسد به تقويا أو فرجات أو
 يشر به في الحاجات أو يبيعه لأي شخص اتفق
 باني تزاد من ما دفع أو أقل أو اكثر من جنسه أم
 لا وانتر ما ورد فيه من ذهب أو فضة أو لا فهنا لا
 يكون ذلك ربة فيجوز شراؤه بأقل أو اكثر من جنس
 ما فيه سطر من ذهب أو فضة أو غير ذلك وتجوز
 مبادئة بعض ببعض ولو بتفاضل لما هنالك ولا ركة فيه ان
 لم يعدد حجرة حين ائتملك حاويه لأنه كسائر العروض
 أو مرس عليه - تدن وفي المصباح العرض بالسكون المتاع

قالوا الدرهم والدنانير عين وما سواهما عرض والجمع عروض
مثل فلس وفلس وقال ابو عبيد العروض الامتعة التي لا
يدخلها كيل ولا وزن ولا تكون حيواناً ولا عقاراً وفي
مختار صحاح الجوهري ان تعرض المتاع وان كل شيء معرض
الا الدرهم والدنانير فانها عين وفي القاموس ان العرض
المتاع وكل شيء سوى النقدين وفي فتح الباري لابن حجر
ان العرض ما عدا النقدين والاصل عدم ثبوت الربا والزكاة
الا فيما عينه الشارع وانما قال عليه الصلاة والسلام
بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتتمر
بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل سواء بسواء يبدأ بيد فاذا
اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يداً بيد
رواه الامام احمد ومسلم وابو داود وابن ماجه عن عبادة
ابن الصامت رضي الله عنه وفي المدونة وشرحها : انما
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة في الحرث والعين
والماشية وقال ابن عمر رضي الله عنهما ليس في العرض
زكاة الا ان يراد به التجارة رواه الشافعي في مسنده
وقال سمرة بن جندب رضي الله عنه .

اما بعد فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمرنا
ان نخرج الصدقة من الذي نعد للبيع رواه ابو داود في
باب العروض اذا كانت للتجارة واحمد وفي الحديث ما
أحل الله في كتابه فهو حلال وما حرم فهو حرام وما
سكت عنه فهو عفو فاقبلوا من الله عافيته رواه الترمذي

والطبراني والحاكم والبيهقي وذكره السيوطي في جامعه الكبير عن ابي الدماء رضي الله عنه وقال ابن عباس رضي الله عنهما بعث الله تعالى نبيه وأزل كتابه وأحل حلاله وحرم حرامه فما أحل فهو حلال وحرام فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو رواه ابو داود في باب ما لم يذكر تحريمه وسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن السمن والجبن والقراء فقال الحلال ما أحل الله في كتابه والحرام ما حرم الله في كتابه وما سكت عنه فهو مما عفى عنه رواه الترمذي وابن ماجه عن سلمان عليه رضوان الرحمن وقد تقرر عند علماء الاصول والفروع انه اذا اتفق دليل الحرمة بقي أصل الاباحة وان استصحاب الاصل عند عدم الدليل من الحجج الشرعية لذلك لم تكن الفلوس المتعامل بها من غير لذهب والفضة زكوية ان لم تكن للتجارة ولا ربوية على المعتمد المشهور الراجح عند الجمهور الا ما ذكره بعض الحنفية من انها غير ربوية ولكنها اذا راجت من الزكوية وكالودع المتعامل به في السودان عند من جعله كالنقد في الربوية والتزديه من علماء البلدان وفي المدونة في كتاب الزكاة قال ، بر القسّم سألت مالكا عن الفلوس تناع والدنانير والدرهم نظرة أي تأخيراً او يباع الفلوس ، فلعلّس فقال مالك اي اكره ذلك وما اراه مثل الذهب وانورق أي الفضة في الكراهية وفيها من كتاب الصرف ولو ان الناس أجازوا بينهم الجلود حتى يكون لها سكة وعين لكرهتها

ان تباع بالذهب والورق نظرة وقال ابن القاسم في الفلوس انها ليست عند مالك بمنزلة الدنانير والدرهم وانه قال في شرائها بالدنانير والدرهم اكرمه ولا أراه حراماً كتحريم الدرهم وفيها من كتاب القراض عن مالك ان القراض لا يصلح الا بالدنانير والدرهم قال ابن القاسم فمن هنا كرهت القراض بالفلوس وفي حاشية العدوي على شرح الحرشي لمختصر الشيخ خليل المالكي ان كراهة مالك هنا محمولة على بابها لا على الحرمة عند الجمهور وفي حاشيته على رسالة ابن ابي اذلي يختلف في علة الربا في النقود فقل غلبة الثمنية وقيل مطلق الثمنية وعلى الاول تخرج الفلوس الجدد فلا يدخلها الربا ويدخلها على الثاني وذكره الحرشي وكذا الصاوي في حاشية اقرب المسالك لكن في حاشية الدسوقي على شرح الدردير لمختصر الشيخ خليل تنبيه سكت المصنف والشارح عن المسألة الرابعة وهي بيع الفلوس السحائيت المتعامل بها بالفلوس الديوانية فعلى المعتمد من ان الفلوس غير ربوية فان ثنائلاً عدداً فاجز وان جهل عدد كل فان زاد احدهما زيادة تنفي المزانية فاجز والا فلا وقد علمت ان المعتمد انها غير ربوية كما قدمه وفي حاشية العدوي على شرح الحرشي لمختصر الشيخ خليل المالكي انه يختلف على ان الربا معلل هل علة غلبة الثمنية قال وهو المشهور او مطلق الثمنية قال وهو خلاف المشهور وذكر في الفلوس ان المشهور انها لا يدخلها الربا وان قول عبد الباقي بغير ذلك لعله على خلاف المشهور وفي المدونة

لسبعون قلت أرأيت ان اشتريت بدرهم بنصفه فلوساً وبنصفه فضة وزن نصفاً درهم ايجوز هذا في قول مالك قال اي ابن القاسم لا بأس بهذا وهو بمنزلة العرض وفيها قلت أرأيت ان حلف في الرقوق والادم والقراطيس ايجوز ذلك في قول مالك قال نعم اذا اشترط من ذلك أمراً معروفاً وهذا تصريح من ابن القاسم بأن الفلوس بمنزلة العرض وتقدم عن صاحب القاموس والمصباح ومختار الصحاح واي عبيد ان العرض المتاع وان كل شيء عرض الا الدرهم والدنانير وفي حاشية الصفي على العشوائية لا زكاة في الفلوس النحاس المسماة بالجدد على المعتمد وفي فتح العلي المالك على مذهب الامام مالك للشيخ عيش المالكي ما قولكم في الكاغد الذي ختم فيه السلطان ويتعامل به كالدرهم والدنانير هل يزكى زكاة العين او العرض او لا زكاة فيه قال فاجبته بما نصه الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله لا زكاة فيه لانحصارها في النعم واصناف مخصوصة من الحبوب والثمار والذهب والفضة ومنها قيمة عرض سدير وثمن عرض المحتكر والمذكور ليس داخلاً في شيء منها ويقرب ذلك أن الفلوس النحاس المقتومة بختم السلطان استعمل بها لا زكاة في هيئتها لحررها عن ذلك قال في المدونة قلت أرأيت لو كان عند رجل فلوس في قيمتها مائتا درهم فحال عليها الحول ما قول مالك في ذلك قال لا زكاة عليه فيها وهذا مما لا اختلاف فيه الا أن يكون ممن يدبر فيحمل يحمل العروض وفي شرح الدردير على مختصر

الشيخ خليل المالكي ما نصه أشعر اختصاره على الورق والذهب
انه لا زكاة في الفلوس النحاس وهو المذعب وفي أقرب
المالك للدردير المالكي فلا زكاة النحاس والرصاص وغيرها
من المعادن ولو سكت كالفلوس الجدد هذا كلام المالكية .
واما الحنفية ففي كثر النسفي الحنفي انه يصح بيع الفلوس
بالفلسين باعيانها وفي شرحه البحر الرائق لابن نجيم صحة
ذلك عن ابي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا يجوز وفيه حق
لو باع فلساً بمائة على التمين جاز عندهما ولو اشترى مائة
فلس بدرهم فقبض الدرهم ولم يقبض الفلوس حتى كسدت لم
يبتل البيع قياساً وفي الفتاوي الهندية مثله وفيها اذا اشترى
الرجل فلوساً بدراهم ونقد الثمن ولم تكن الفلوس عند البائع
فالبيع جائز وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله اذا
اشترى فلوساً بدراهم وليس عند هذا فلوس ولا عند هذا
الاخير دراهم ثم ان أحدهما دفع وتفرقا جاز وان لم ينقد
واحد منهما حتى تفرقا لم يحز كذا في المحيط أي لانه دين
بدين وان اشترى خاتم فضة او ذهب بكذا فلساً وليست
الفلوس عنده فهو جائز كذا في المبسوط ولو باع تبرضة
بفلوس بغير اعيانها او تفرقا قبل ان يتقابضا فهو جائز ان
كان التبر عنده والا فلا واذا اعطى رجل رجلاً درهما وقال
اعطني بنصفه كذا فلساً وبنصفه درهما صغيراً فهذا جائز فان
تفرقا قبل قبض الدرهم الصغير والفلوس فالتعقد قائم في
الفلوس منتقض في حصة الدرهم وان لم يكن دفع الدرهم

للكبير حتى افترقا بطل البيع في الكل كذا في الذخيرة
اي لانه دين بدين واما صحة العقد في تأخير الفلوس
فلجواز التأخير بين الفضة او الذهب واما انتقاض العقد في
حصة الدرهم الذي تأخر فلحرمة التأخير بين الفضتين في
البيع لا في القرض ان تماثلا وفيها وان اشترى بدرهم فلوساً وقبضها
ولم ينقد الدرهم حتى كسدت الفلوس فالبيع جائز والدرهم
دين كذا في المبسوط وفي الدر المختار للشيخ محمد علاء الدين
الحنفي انه يحل بيع فلس بفلسين او اكثر وفي حاشيته رد
المختار لابن عابدين جوازه عند ابي حنيفة وابي يوسف لانها
غير اثمان خلقه فهي كالعروض وقال محمد لا يحوز وفيها ايضاً
سئل الحلواني عن بيع الذهب بالفلوس نسيئة فاجاب بانه
يحوز اذا قبض احد البديلين لما في البرازية اذا اشترى مائة فلس
بدرهم يكفي التقابض من احد الجانبين قال ومثله ما لو باع
فضة او ذهباً بفلوس كما في البحر عن المحيط وفيها ان الفلوس
عروض في الاصل وفي الفرائد السنية للشيخ محمد الكواكبي
الحنفي نظماً فلا يحوز الفضل في الكلي يحسنه كذا في الوزني
كذا النساء في الذي قد ذكرنا الا اذا الوزن بوصف غيرا
ثم قال :

وجاز بالفلس بيع الفلس اذا تعينت بغير لبس
في شرحه الفوائد السمية للمؤلف أي جاز بيع الفلس
بفلس اذا تعينت الفلوس المذكورة لان الفلوس ليست بشئ
خلقها وانما صارت ثمناً للاصطلاح وقد اصطلح العقادان على

ابطاله فتبطل الثمنية وإن كانت ثمناً عند غيرها إذ لا ولاية
لغيرها عليها بخلاف الدراهم والدنانير فتمنيتها بأصل الحلقة
وفي فتح القدير لابن الهمام الحنفي لو باع كأغدة بالف يجوز
ولا يكره وذكره الشربلالي والطحاوي وابن عابدين وغيرهم
من الحنفية وفي شرح الطحاوي لو اشترى مائة فلس بدرهم
وقبض الفلوس أو الدرهم ثم افترقا صح البيع لأنها افترقا
عن عين بدين وتقدم عن ابن عابدين وغده أن الفلوس
كالعروض فيجوز بيع فلس بفلسين عند أبي حنيفة وأبي
يوسف وفي الفوائد السمية شرح الفرائد السنية للشيخ محمد
بن حسن الكواكبي الحنفي لا تجب الزكاة في غير ما مر
من السوائم والذهب والفضة الابنية التجارة في وقت تملكه
إذا كان التملك بغير الارث إذا بلغت من الفضة أو الذهب
نصاباً مما هو انفع للفقير وفيها أيضاً لا زكاة في اللؤلؤ والجوهر
كالعقيق والياقوت والزمرّد وامثالها إلا أن يكون للتجارة
كما ذكره صاحب المدرر وفي الهداية وغيرها أن العروض كائنة
ما كانت إذا بلغت قيمتها نصاباً يكون للتجارة كما ذكره
صاحب الدرر تشترع نية التجارة حالة شرائها في وجوب
تركيتها فيقومها بما هو انفع للمساكين من نصاب الذهب أو
الفضة وفي الدرر أن العرض هنا ما ليس بنقد وفي حاشيته
لابن عابدين أن العرض بسكون الرأ متاع لا يدخله كيل
ولا وزن ولا يكون حيواناً ولا عقاراً كذا في الصحاح
وفيها عند ذكر التقدير المغشوش أن ما يخلص منه نصاب أو

كان ثمناً رائجاً تجب زكاته سواء نوى التجارة او لا لان
عين النقدين لا يحتاج الى نية التجارة كما في الشمني وغيره
وكذا اذا كانت ثمناً رائجاً فبقي اشتراط نية التجارة لما
سوى ذلك فيها ايضاً فرع في الشربلالية الفلوس ان كانت
اثماناً رائجة او سلماً للتجارة تجب الزكاة في قيمتها والا فلا
وفي الفتاوي الهندية للحنفية واما الفلوس فلا زكاة فيها اذا
لم تكن للتجارة وان كانت للتجارة فان بلغت مائتين وجبت
الزكاة كذا في المحيط وفي فتاوي قاريء الهداية الفتوى
على وجوب الزكاة في الفلوس اذا تعامل بها اذا بلغت ما
يساوي مائتي درهم او عشرين مثقالاً من الذهب وفي منحة
الحال حاشية البحر الرائق لمحمد امين ابن عابدين الحنفي
عند ذكر اسلام الفلوس في الموزور الخ قال في النهر اقول
ينبغي ان يقال ان كانت كاسدة لا يجوز لانها وزنية حيثئذ
وعليه يحمل ما في الفتح وان كانت رائجة يجوز لانهم في
هذه الحالة اجروها مجرى النقود حتى اوجبوا الزكاة فيها
وعليه يحمل ما في الاستيعابي وهذا يجب ان يعول عليه
ومى البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم الحنفي عند
ذكر النقود التي غلب عليها الغش قال السلفي ينظر ان
كانت اثماناً رائجة او سلماً للتجارة تجب الزكاة في قيمتها
كذلك وان لم تكن للتجارة فلا زكاة فيها لان ما فيها من
نخعة مستهلك لغلبة النحاس عليها اهـ . ولعل القول بتزكية
قيمتها اذا بلغت قيمة نصاب احد النقدين وحال عليها الحول

وزاجت مبنى على قول محمد بروية الفلوس "رائجة" وانها
 كالنقد لا على قول الامام ابي حنيفة راي يوسف بعدم
 رويتها وانها عروض وعليه فلا بد من فية التجارة رويده
 ما في الفتاوي الهندية للحنفية انه لا زكاة فيها لم يكن
 من الذهب والفضة وكذا الجوهر والياقوت والزيمرد ونحوها
 اذا لم يكن للتجارة وكذا لو اشترى فلوسا للفقير كذا في
 العين شرح الهداية وفيها واما الفلوس فلا زكاة فيها اذا لم
 تكن للتجارة كذا في المحيط اما الشافعية نسي رحمة الله
 الامة في اختلاف الائمة للشيخ محمد بن عبد الرحمن وميزن
 الشريعة للشيخ عبد الوهاب الشعراني الشافعيين ان ما عدا
 الذهب والفضة والمأكول واشروب لا يحرم فيه شيء من
 جهات الربا وهي النساء والتفاضل وانه لا ربه في الحديد
 والرصاص وما اشبهها عند مالك والشافعية وذكرنا عن ابي
 حنيفة واحمد روايتين وقد تقدم عن كتب مذهب ابي حنيفة انه
 يجوز بيع فلس بفلسين او اكثر عنده وعند ابي يوسف وروى
 الفلوس عروض وسيأتي في كتب الجلبية ان روية عدم روية
 الفلوس هي مذهبه وفي الرحمة والميزان ايضا رجوع على
 انه لا تجب الزكاة في غير الذهب والفضة من جوهر كزئفر
 والياقوت والزيمرد وفي رسالة الشيخ احمد حنصيب رسالة
 رفع الالتباس عن حكم الانواط المتعديلة به بين المسلمين

الشيخ الانبائي الشافعي اجاب بان الورقة المذكورة يصح البيع والشراء بها لانها ذات قيمة وما ملك منها بنية التجارة عرض تجارة تجب زكاتها في قيمتها بشروطها المعلومة ولا زكاة في عينها لانها ليست من الاعيان الزكوية وان السيد عبد الله باعلی الشافعي الشافعي المشهور بصاحب البقرة اجاب بان المضروب من النحاس والقرطاس ونحوهما لا تجب الزكاة في عينه بل تجب فيه في قيمته للتجارة اذا وجدت شروطها قال هذه المسألة واضحة لا تحتاج الى نقل واستغلال لكن صرنا في زمان صارت فيه الواضحات من المشكلات وفي الاقتاع للخطيب محمد الشربيني الشافعي ان القراض لا يصح على عرض ولو فلوساً وفي حاشية الباجوري على شرح ابي شجاع لابن قاسم الشافعي في باب القراض انه لا يجوز القراض على عروض ومنها الفلوس اي الجدد فهي عروض لانها قطع من النحاس ومن جعلها من النقد اراد كونها يتعامل بها كالتقدي كقولهم نقد البلد ما يتعامل به فيها كالودع والخرز ونحوهما وقال شيخ الاسلام الشافعي في شرح "بهجة الكبير" فلا ربا في الفلوس وان راجت ومثله في "حفة" وفي اعانة الطالبين حاشية فتح العين للشيخ محمد البكري الشافعي وفي مباح النووي وشرحه لابن حجر "زكاة في سائر الجواهر كالؤلؤ والياقوت لعدم ورودها في ذلك وذكره الشيخ زكريا في شرح منبهه وقال فيه بضاً انما يحرم الربا في تقدين ذهب وفضة ولو غير مضروبين

كحلي ونهر بخلاف العروض كفلس و ر راجت وصال
 الشيخ البجيرمي في حاشيته فلا ربا فيها ، ج ر ر بيع ، ومنها
 بعض متافلا وقال ايضاً ان الفلوس و ر ر رت لا
 ربا فيها وفي ر جيز الغزالي ، الشافعي لا زكاة في شيء من
 نقائص الامور ، لا في التقدين وفي التقريب ، التمول المختار
 في شرح غية الاختصار لابي الطيب احمد بن الحسن بن
 احمد الاصفهاني الشافعي الشيرازي شجاع فحب الزكاة في
 خمسة اشياء وهي المواشي والاثان والزروع ر ر ر وعروض
 التجارة ثم قال واما الاثنان فشيان الذهب والفضة ر ر ر شرح
 فتح القريب لابي عبد الله محمد ابن تميم والاثان وريد
 بها الذهب والفضة وفي الشرح المذكور في فصل القراض
 فلا يجوز القراض على تبر ولا حي ولا مفشوش ولا عروض
 ومنها الفلوس واما الحنبلية ففي شرح المنتهي لشيخ منصور
 بن يونس الحنبلي انه لا ربا في فوس يتعامل بها عدداً ولو
 كانت ذفقة لخروجها عن الكيل واوزن رعدا لتبي والاجماع
 فقلة الربا في الذهب والفضة كونها مبروني جنس وفي البر
 والشعير والتمر وشرح كونها مكيلات جنساً ذمياً وفي كتاب
 القناع عن متن الاقنعة الشيخ منصور بن درس حنبلي انه
 لا يجري ارباً فيه لا يورث لصناعته كـ صـ و من حشر
 والحديد والرصاص ونحوه كـ خـ و من غير متقين و ر ر
 قال وكذا يجوز بيع فلس بفلسين عدداً ر ر ر ذمة لان
 ليست بمكيل ولا موزون اخرج ابن ابي شيبة في مصنفه

عن مجاهد قال لا بأس بالفلس بالفلسين بدأ بيد وعن احمد
 مثله ثم ذكر عن نص احمد رواية اخرى انه لا يباع فلس
 بفلسين ولا سكين بسكينين وفي نيل المآرب يشرح دليل
 الطلب للشيخ عبد القادر الحنبلي لا يجري الربا فيما اخرجته
 الصناعة عن اوزن كالتياب والسلاح والفوس والاواني غير
 الذهب والفضة وفي شرح مقتع عبدالله بن قدامة هل يجوز
 التفاضل فيما لا يوزن لصناعته ام لا فيه روايتان وذلك كالممول من
 الصفر والحديد والرصاص ثم ذكر ان جواز التفاضل فيه هو
 الذهب اي الحنبلي وفي شرح منتهى الارادات للشيخ منصور ابن
 يونس الحنبلي مانصه : باب زكاة الأثمان جمع ثمن وهي الذهب
 والفضة فالفوس ولو راجت عروض ثم قال وانها تجب الزكاة
 في قيمة عروض تجارة بلغت نصاباً بنية تجارة عند الملك مع
 الاستصحاب الى تمام الحول ثم ذكر انه لو ملكها لا بنية تجارة ثم
 بواها لم تصر لها وذكر ان الاصل في العروض القنية وفي كتاب
 "ع" عن متن الاقناع للشيخ منصور بن ادريس مانصه باب
 دالة الذهب والفضة وهما الاثمان فلا تدخل فيها الفوس ولو
 نجة وفيها انه لا زكاة في اللؤلؤ والمرجان والعنبر وفيها ولا
 يجره اخراج الفوس عنهما اي عن الذهب والفضة لانها عروض
 وفيها انه تجب الزكاة في عروض التجارة اذا بلغت
 قيمتها نصاباً ويؤخذ الواجب من القيمة لانها محل الوجوب
 ولا يؤخذ من العروض لانها ليست محل الوجوب فاخراجها
 كالاخراج من غير الجنس ولا تصير العروض للتجارة الا

بشرطين احدهما ان يملكها بفعله بخلاف الارث ونحوه لما يدخل قهراً لانه ليس من جهات التجارة والثاني نية التجارة حال التملك ثم ذكر انه ان ملكها بالارث او بفعله بغير نية التجارة ثم فوى التجارة فيها لم تصر للتجارة الا ان يكون اشتراها بعرض التجارة وفيها والفوس كمروض التجارة فيها زكاة القيمة كباقي المروض ولا يحجز اخراج زكاتها منها قال المجد وان كانت الفوس للنفقة فلا زكاة فيها كمروض القنية فقد ظهر بهذا المسطور ان المعتمد المشهور الراجح في المذاهب الاربعة والمجهور ان الفوس غير ربوية وهي اقرب الى الذهب والفضة من الاوراق الفلوسية وكذا الا زكاة فيها في المذاهب الثلاثة ان لم تملك بنية التجارة واما الحنفية من جهة الزكاة فقد عزا البعض الى بعضهم ان قيمتها تزكى ان بلغت نصاباً مطلقاً وحال حولها وتقدم في حاشية ابن عابدين الحنفي في الشرنبلالية الفلوس ان كانت اثماناً رابحة او سلماً للتجارة تجب الزكاة في قيمتها والا فلا ومثله في حاشيته على الكنز وشرحه وفي رساله كفل الفقيه القام في احكام قرطاس الدرامم للشيخ احمد رضا خان الحنفي جواباً عن السؤال هل تجب في القرطاس المسكوك المسمى بالنوط الزكاة اذا بلغ نصاباً فاضلاً وحال عليه الحلول اه لا قال نعم تجب فيه الزكاة بشروطها لما علت انه مال متقوم بنفسه وليس سنداً وتذكراً للدين حتى لا يجب ادائها ما لم يقبض حرم نصاب ولا حاجة فيه لنية لتجارة لان

الفتوى على ان الثمن المصطلح تجب فيه الزكاة مادام راجحاً
بل لانفكاك له من نية التجارة لانه لا ينتفع به الا بالمبادلة
كما لا يخفى وني فتاوى قاري الهداية الفتوى على وجوب
الزكاة في الفلوس اذا تعامل بها اذا بلغت ما يساوي مائتي
درهم او عشرين مثقالاً من الذهب والنوط المستفاد قبل تمام
الحول يضم الى نصاب من جنسه او من احد النقيدين باعتبار
القيمة كأموال نجارة وذكر انه يضمن بالائتلاف بثله وانه
يحوز بيعه بدراهم او دننير او فلوس ولو بالنسيئة والاجل
اذا قبض احد البائنين كي لا يكون ديناً بدين وانه يحوز
فيه السهم فيعطي درهم لشخص الشخص على نوط معلوم نوعاً وصفة
ياخذها منه بعد شهر مثلاً وانه يحوز بيعه بزيد مما كتب فيه
ويقتص منه كيفاً ترضياً عليه واما قرضه بشرط الزيادة فلا
يحوز فنه وجب الزكاة في قيسه وإن لغير تجارة واجاز فيه
التفاضل بالنساء رم يراع في صرفه بدراهم او الدنانير او
النفوس والدرهم نصف فكاك عندهم ركوب غير روي واما
الملكية رهنسية واختمسية فليس مرري ولا زكوي على
معتد به رهنه ان لم يكن متجراً وفي الحديث لا زكاة
في حجر ردد لبيهتي وبن عدي وذكره في حديثي عن
عبد الله بن عمرو بن نعلس وانه كرز في الاحدب مما فيه
الزكاة كخب وتمر وازبيب والعسل ودهن وفضة
ولابس ونبقر وخنم وفي المندوبة وسرحها في قول رسول
الله صلى الله عليه وسلم زكاة في حرث واحين واشية وليس في

العروض شيء حتى تصير عيناً وقال البرزلي لاسبيل الى
 ايجاب الزكاة الا فيما اخذه النبي ﷺ ووقف عليه اصحابه
 رضي الله عنه ذكره الزرقاني في شرح الموطن واما ان
 اتخذت العروض للتجارة فتزكى عند الجمهور غير الظاهرية
 لقول سمرة بن جندب اما بعد فان رسول الله ﷺ كان
 يأمرنا ان نخرج الصدقة من الذي نعدده للبيع رواه احمد
 وابو داود في باب العروض اذا كانت للتجارة والدارقطني
 والبخاري باسنادين لين لجهالة سليمان بن سمرة ولحديث في البز
 صدقته رواه احمد والحاكم والبيهقي والدارقطني عن ابي ذر
 والبز بالزاي المعجمة ما يبيعه البزاز ولقول عمر رضي الله عنه
 لحناس بكسر الحاء اذ زكاة مالك فقال مالي الاجعاب وادم
 فقال قومها وأد زكاتها رواه احمد وابن ابي شيبة وفي
 قوانين الأحكام لابن جزى المالكي ان من شروط وجوب
 الزكاة كون المال مما تجب فيه الزكاة وهي ثلاثة اصناف العين
 والحرق والماشية وما يرجع الى ذلك بالقيمة كالتجارة
 ولا تجب في الجوهر ولا العروض ولا اصول الأملاك ولا
 الخيل ولا العبيد ولا العمل ولا اللب ولا غير ذلك الا ان
 يكون للتجارة واوجبها ابو حنيفة في الخيل السائمة للتنازل
 والظاهرية في العمل وكذا غير الملكية وفي حاشية
 الدسوقي على مختصر الشيخ خليل المالكي عند قول الشارح
 الدرديري باب الزكاة إنما تجب في مال مخصوص وهو النعم
 والحرق والنقد اي وعروض التجارة والمعادن وفي كتاب

الافادة الاحمدية للسيد الطيب السفياي ان شيخنا احمد
التجاني رضي الله عنه لا يرى اخراج الفلوس مجزئاً في الزكاة
لانها عروض ويحوز بيعها بالأجل لانها غير تقود قال واجاز
لنا رضي الله عنه بيع الفضة نسيئة على شرط البيع بالفلوس
وفي بداية المجتهد لمحمد ابن رشد المالكي اتفقوا على ان
لا زكاة في العروض التي لم تقتصد بها التجارة وقال الشيخ
احمد الدرديري الزكاة فرض عين على الحر المالك النصاب
من النعم والحراث والعين الذهب والفضة فلا تجب
في غير هذه الانواع وفي المدونة وشرحها قال سحنون
وانما قال رسول الله ﷺ الزكاة في الحراث والعين والماشية
فليس في العروض شيء حتى تصير عيناً وقال ليس على الرجل
في عبده ولا في فرسه صدقة ذكره الامام مالك في الموطأ
وهو في صحيح البخاري ومسلم وخص بهذا قوله تعالى :
« خذ من ثمره صدقة » الآية . اذ ظاهره اخذ الزكاة من
جميع الثمرات . ان العروض مؤقتة لا زكاة فيها فاذا
كانت متجارية كانت على ما سيأتي بيانه والتاجر بها على
قسمين . محتكر فاحتكر لاركة عليه حتى يبيعه
فيزكيه بعد واحد وندر يقومه وفيه أيضاً قول ابن عمر
« انما تجب زكاة السن قبل قبضه او اعرض قبل بيعه حتى
يقبض من غير عرض فيزكيه نعم واحد . ان خلاله
يعرض وحب زكاته فنه وقل عدد من الصحابة
يتبعون من سهر وذهب التسقي الى ان غير

المدير يزكي الدين اذا كان على ملي قال الامام مالك في موطنه الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا في الدين ان صاحبه لا يزكيه حتى يقبضه وفيه ان عمر بن عبدالعزيز كتب الى عامله على دمشق في الصدقة اي في الزكاة انما الصدقة في الحرث والعين والماشية قال مالك لا تكون الصدقة الا في ثلاثة اشياء في الحرث والعين والماشية وفي شرحه للزرقاني ان العين الذهب والفضة وان الماشية الابل والبقر والغنم وروى الشافعي في مسنده ان ابن عمر رضي الله عنهما قال ليس في العرض زكاة الا ان يراد به التجارة وقال اهل الشام لعمر رضي الله عنه انا اصبنا اموالاً وخيلاً ورقيقاً نحب ان يكون لنا فيها زكاة وطهر فقال ما فعله صاحباي فكيف افعله ذكره الشعراي في كشف الغمة فصل اذا كان هذا النوط اي كاغد الغلوس سنداً او وثيقة لا يقصد ذاته كما قيل ان المكتوب فيه ادفع كذا لحامله فان البنك الاهلي المصري مكتوب فيه اتعهد ان ادفع لدى الطلب مبلغ جنيه واحد مصري لحامله تحرر هذا السند بتقتضى كذا المؤرخ في كذا او اراد شخص ان يدفع لصاحبه مالاً ليأخذ من كاتب السند او من شخص آخر معين المال المكتوب في الورقة فان كان ذلك على وجه القرض اشترط لجوازه شروط القرض وهي كما في قوانين الاحكام الشرعية ابن جزى وغيرها ان يدفع مالاً عيناً او طعاماً او عرضاً او حيواناً ليأخذ مثله مطلقاً او أقل عنه أجدود صفة في

الأجل او بعده لا اكثر منه عدداً على المشهور واجازه اشهب وابن جيب ان لم يكن ذلك شرط او وعد او عادة وعلى هذا لا يدفع الى صاحب الورقة الا مثل المكتوب فيها او مثل ما سيأخذه من كاتب السند او من الشخص المعين ولا يأخذ منهما اكثر مما دفع في القرض وهو الشيء في مثله بتأخير وان اختلف الجنس وحصل التأخير فله ان يأخذ اكثر مما دفع ان لم يكونا ربويين قال الاجهوري :

ربا نساء في التقد حرم ومثله طعام اذا جنسا ما قد تعددا وخص ربا فضل ينقد ومثله طعام ربا ان جنس كل توحد وفي حاشية ابن عابدين الحنفى على الدر المختار وفي الخلاصة القرض بالشرط حرام والشرط لغو بان يقرض على ان يكتب به الى بلد كذا ليوفيه دينه وفي الاشباه كل قرض جرى نقداً حرام وفي الحاشية اذا كان مشروطاً وذكره السيوطي في جامعته من رواية الحارث ابن ابي أمامة عن علي رضي الله عنه بلفظ كل قرض جر منفعة فهو ربا وفي حاشية ابن عابدين ان زيادة الدائق في المائة يسير فيجوز وان قدر لدرهم وندرهمين كثير لا يجوز واختلف في نصف الدرهم ثم هذا الذي يأخذ منه المال عن المستقرض ان لم يكن له أي للمستقرض عليه حق كان ذلك حراماً فله ان يرجع على غريمه الا اذا اشترط عدم الرجوع اليه واما ان كان له عليه حق فانه يكون حواله فلا يرجع الى غريمه الا اذا غره وفي رسالة ابن ابي زيد المالكي وشرحها لأبي

الحسن وحاشيته للعدوي من أحيل بدين قرض فلا رجوع له الى الاول الا ان يغره بأن يعلم انه عديم واحاله عليه فانه الى المحيل وانما الحوالة على اصل دين والا فهي حمالة اي فيرجع الى المحيل وفي الحاشية اي هذه حمالة ولو وقعت بلفظ الحوالة فلو علم المحال بان لا دين للمحيل على المحال عليه واشترط المحيل على المحال البراءة من الدين صح البراء ولزم ولا رجوع له على المحيل لانه اسقط حقه واما اذا لم يشترط للمحال ان يرجع عليه فصل ان كان دفع المال لأجل ان يشترط ديناً للمدفع له على الذي يأخذه منه فشرط بيع الدين لغير من هو عليه علم حياة من عليه الدين وحضوره ليعلم فقره او غناه واقارره او انكاره كي لا يكون بيع ما فيه خصومة وكونه ممن يأخذه الاحكام وان لا يكون بين المشتري وبينه عداوة وتعجيل الثمن كي لا يكون بيع دين بدين وكون الثمن من غير جنس الدين او من جنسه ولكن اتحداً قدرأ وصفة لا ان كان اقل ما فيه من دفع قليل في كثير وهو سلف جر منفعة وان لا يكون عيناً بعين كذهب بيع بفضة وفضة بيعت بذهب كي لا يكون صرفاً مؤخرأ وكذهب بذهب او فضة بفضة كي لا يكون بدلاً مؤخرأ حيث لم يقصد القرض وان لا يكون طعام معاوضة كي لا يكون بيع طعام معاوضة قبل قبضه وقد ورد النهي عنه ذكره الشيخ احمد الصاوي المالكي في حاشية اقرب المسالك وغيره وفي رد المحتار حاشية ابن عابدين الحنفي على

الدر المختار اذا باع الدين من غير من هو عليه لا يصح ولو
 باعه للمدين او وهبه جاز وفيها بيع البراءة التي يكتبها
 الديوان على العمال لا يصح وهي الاوراق التي يكتبها كتاب
 الديوان على العاملين على البلاد بخط كعطاء او على الاكارين
 بقدر ما عليهم وسميت براءة لانه يبرء بدفع ما فيها وان
 مؤلف الصيرفية سئل عن بيع الخط فأجاب لا يجوز فانه
 لا يخلو اما ان يباع ما فيه او عين الخط ولا وجه للاول
 اي بيع ما فيه لأنه بيع ما ليس عندك ولا وجه للثاني اي
 بيع عين الخط لان هذا القدر من الكاغد ليس متقوماً
 بخلاف البراءة لان هذه الكاغدة متقومة فصل ان كان الدفع
 على وجه السفتجة ففي القاموس انها 'ن يعطي مالاً للآخر
 وللآخر مال في بلد' المعطي فيوفيه اياه ثم اي هناك فستفيد
 أمن الطرق وفي شرحه تاج العروس للسيد مرقضى الزبيدي
 ان بعضهم فسرها بهذا وبعضهم قال هي كتاب صاحب المال
 لو كينه ان يدفع ماله قرضاً يأمن به خطر الطريق وفي
 شرح المحكم انه بضم السين وفتح اللام الشيء المحكم سمي به
 هذا القرض ذكراً امره وهو قرض استفاد به المقرض
 سقوط خسران الطريق بان يقرض ماله عند الخوف عليه ليرد
 عليه في موضع لأنه من عليه السلام نهى عن قرض حر نفعاً
 وفي حاشية من ع- بدين الحنفى على الدر المختار وفي الدرر
 كره السفتجة من ع- بدين وفتح اللام اي ان يدفع الى تاجر
 ملقاً بـ نفعاً من ع- بدين نفسه في بلد آخر ليستفيد به سقوط

خطر الطريق الا ان يستقرض مطلقاً ويرفي بعد ذلك في بلدة أخرى من غير شرط وفيها ايضاً قيل هي ان يقرض انساناً ليقبض المستقرض في بلد يريد المقرض ليستفيد به سقوط خطر الطريق وفي نظم الكنز لابن الفصيح :

وكرمت سفاتج الطريق وهي احوالة على التحقيق فان اقرضه على ان يكتب به الى بلد كذا لا يجوز وان اقرضه بلا شرط وكتب جاز وفي قوازي الاحكام لمحمد ابن جزري المالكي مسألة السفاتج وهي مسألة الخائف من غرر الطريق يعطى بموضع وبأخذ حيث يكون متاع الآخر فينتفع الدافع والقابض في ذلك قولان وفي مختصر الشيخ خليل المالكي حرمة السفطة الا ان يعم الخوف او يقصد نعم المقرض فيجوز وفي شرحه للشيخ احمد الدرديري انها بفتح السين وضمها وفتح التاء والجيم لفظة اعجمية معناها الكتاب الذي يرسله المقرض لوكيله ببلد ليدفع للمقرض نظير ما اخذ منه وفي حاشيته للدسوقي هي المسماة الآن بالبالوصة وانما منع لان المقرض انتفع بحرر ماله من آفات الطريق وقال الدرديري الا ان يعم الحرف اي يغلب سائر الطريق فلا حرمة بل يندب للامن على النفس والمال بل قد يجب وقال الدسوقي اي تقديماً لمصلحة حفظ المال والنفس على مضرة سلفاً جر نفعا وفي كشف القناع للشيخ منصور الحنفي انه ان شرط ان يعطيه بدل المقرض في بلد آخر لم

يجزن لافيه نفعا في الجملة وفي المفسى والشرح ان لم يكن لمله
 مونة جاز والاحرم ولا يزكى الدين الا ان تقبض عند
 الحنفية والمالكية والحنبلية الا دين المدبر عند المالكية .
 وقال الشافعي في الحديد يزكاتها ان كان الدين حالا على ملء
 حاضر مقدور على اخذه منه والحاصل ان هذا الكاغد النوط
 عرض ليس ذاته ربوياً على المعتمد الراجح المشهور فسي
 المذاهب الاربعة المتبعة في هذه الدهور ولا يزكى عينه بل
 ثمنه او ما يستفاد منه او به او قيمته ان كان للتجارة
 كالفلوس عند الجمهور وعزا البعض الى بعض الحنفية كونها
 اذا راجت تركى قيمتها عندهم ان بلغت قيمة نصاب احد
 النقدين بلا نية تجارة وان لم يجعلوها ربوية واما ان كان
 سنداً او وثيقة الحق لم يقصد عينه بل قصد مضمونه
 والمكتوب فيه والرجوع على كاتبه او على شخص معين على
 وجه القرض والجمالة او الحوالة فان الدافع لا يدفع الا مثل
 المكتوب فيه او مثل ما سياخذه من الكاتب او الشخص
 معين ولا يأخذ منهما اكثر مما دفع كي لا يكون ممن بقرضه
 تنفع وله دفع عرض او طعام وان لم يكن سنداً لحق
 ووثيقة للدين فهو كجملة الفلوس من غير النقدين والسلام

